أعضائه . وتطلع تقرير الأمانة العامة إلى توطيد العلاقة مع اتحاد الكتاب الأفرو آسيويين لتجاوز الاشكالات التي حدثت في أديس أبابا ، والتي كانت ، حسب ما ينص التقرير ، نتيجة مباشرة للخلل في الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية .

واعتبر التقرير ان الانجاز الأكبر للاتحاد على صعيد العلاقات مع الاتحادات العربية هو تعزيز وجود الاتحاد في إتحادي الصحفيين والكتاب والأدباء العرب ، بعد أن كان مستبعداً من الأطر القيادية لهذين الاتحاديين .

٤ ــ وعلى صعيد الثقافة والنشر أشار التقرير إلى أن الأمانة العامة كانت قد وضعت خططاً طموحة بعد مؤتمر تونس ، أبرزها قرار تأسيس دار الكاتب الفلسطيني للنشر . ولكن نتيجة للصعوبة الماليه ومجمل الظروف التي أحاطت بعمل الاتحاد ، لم يتمكن الاتحاد من مواجهة مسؤولياته على مستوى النشر والطباعة بالشكل الكافي . وبرغم هذا الواقع يشير التقرير إلى بعض الانجازات في هذا المجال .

٥ ــ وعلى الصعيد المهني ، يشير التقرير إلى وضع برامج طموحه نفذ الاتحاد جزءاً منها وفشل في تنفيذ الجزء الآخر .

٦ ــ وعلى صعيد الدفاع عن الحريات الديمقراطية يشير التقرير إلى تحمل الأمانة العامة لمسؤولياتها في الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الوطن العربي ، وإلى تأكيدها على مركزية هذه القضية في لقاءاتها مع الاتحادات العربية والقوى السياسية الفلسطينية واللبنانية . وإنسجاما من الأمانة العامة مع هذا الموقف الوطني الديمقراطي للاتحاد ، يشير التقرير إلى وقوفها ضد الاقتتال الداخلي ، ودعوتها إلى الحوار الديمقراطي اسلوبا وحيداً لحل الخلافات .

وفيما يلي أبرز الملاحظات التي أبديت حول التقرير وحول عمل الأمانة العامة عند مناقشته في الجلسة العامة :

ــ عمومية التقرير ، وتهربه من تسمية الأشياء بمسمياتها ، وتجاهله للقضايا الأساسية . فهو حين يشير إلى تقصير الأمانة العامة في إنجاز بعض خطط الاتحاد ، يعزو ذلك إلى تدخلات خارجية ، وإلى اضطراب الحياة الديمقراطية على الساحة الفلسطينية ، دون أن يحدد طبيعة هذه التدخلات ، ولا الكيفية التي اثر فيها وضع الساحة الفلسطينية على مسيرة الاتحاد الديمقراطية . وقد وصف بعض أعضاء المؤتمر التقرير بأنه جامع مانع لستر العيب ، بينما إعتبره البعض رؤوس أقلام لا يصلح لأن يقدم للجان . واعتبر آخرون أن التقرير لم يتحدث عن إتحاد موحد ، بل تطرق إلى قضايا منفصلة كالقضية المالية ، وأزمة الديمقراطية .. الخ .. وذهب البعض إلى حد القول بأنه يصعب الحديث عن وجود أمانة عامة في السنوات السابقة .

وقليلة هي الأصوات التي نادت بانصاف التقرير ، وبالتالي إنصاف الأمانة العامة بضرورة الاشارة إلى ما نجزته فعلاً وإلى ما لم تتمكن من إنجازه ، نتيجة لظروف خارجه عن إرادتها .

ــ إضطراب الحياة الداخلية للاتحاد سواء فيما يتعلق بالأمانة العامة وعدم عملها كفريق عمل متكامل، أو فيما يتعلق بعلاقتها بالفروع التي تميزت بالخلل أحياناً وبعدم الانتظام أحياناً أخرى .

ــ على صعيد القضايا المهنية والثقافية ، غابت القضايا المهنية عن التقرير ولم تسع الأمانة العامة إلى تحديد دور للمجلة ، وبالاضافة إلى ذلك لم تهتم الاهتمام الكافي بالهموم الثقافية والأدبية التي يعاني منها كتاب الأرض المحتلة . واقتصر اهتمامها في تقريرها حول هذا الأمر على توصية باعتماد عضوية من يعد من كتاب الأرض المحتلة في المؤتمر ، دون تحديد حتى مقياس دقيق لعضوية المبعدين . فان اعتماد مقياس الابعاد ليس كافياً لتسجيل نبض الأرض المحتلة وهمومها على صعيد الثقافة والأدب والنشر .

ــ إنتفض بعض الأعضاء من دور الاتحاد في مجال الحريات الديمقراطية . فعلى صعيد الاتحادات العربية والدولية لم يقم الاتحاد بالدور المطلوب في هذا المجال .

ــ وأخيراً أشار بعض الأعضاء إلى الخلل الذي كان قائماً بين الأمانة العامة وقيادة الثورة ، بحيث أن هذا الخلل لم يمكن الاتحاد من العمل بكفاءة عالية . وطالبوا بأن يصار إلى تصحيح هذه العلاقة ومعالجة أسباب الخلل .

ثم تولى الرد على ملاحظات أعضاء المؤتمر بتكليف من الأمانة العامة الأخ ماجد أبو شرار عضو الأمانة العامة . وفيما يلي نورد أهم ما جاء في رده :

ــ كان من الممكن أن نأتي إلى المؤتمر بدون تقرير . عند إعداد هذا التقرير تذكرنا بأننا في تونس لم نقدم تقريراً إلى المؤتمر ، لأننا عجزنا عن كتابة تقرير ندافع عنه بمسؤولية مشتركة . وكان من الممكن أن يحدث الشيء